

يحظر نشره قبل الساعة 00:01 من فجر 19 مايو/أيار 2011 بتوقيت القاهرة (الساعة 23:01 بتوقيت بريطانيا الصيفي من مساء 18 مايو/أيار)

PRE 01/257/2011

مصر: ضحايا العنف خلال الاحتجاجات يستحقون العدالة

أكدت منظمة العفو الدولية في تقرير شامل صدر بشأن انتهاكات حقوق الإنسان خلال الاحتجاجات الأخيرة في مصر وراح ضحيتها ما لا يقل عن 840 قتيلاً أنه "يتعين على السلطات المصرية ضمان العدالة لجميع ضحايا القمع العنيف الذي رافق الاحتجاجات الجماهيرية المناهضة للحكومة في وقت سابق من العام الحالي".

وتصدر منظمة العفو الدولية تقرير مصر تنتفض: أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال "ثورة 25 يناير" قبل يومين فقط من مثول وزير الداخلية السابق، حبيب العادلي، للمحاكمة بتهم تتصل بعمليات قتل المحتجين.

وتعليقاً على الحالة الراهنة، قالت المنظمة إنه بينما بدأت السلطات بمحاسبة بعض الأشخاص المتهمين بالمسؤولية عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ما يرحب العديد من ضحايا وحشية قوات الأمن معرضين لخطر الاستثناء من الجهود التي تبذل للتعامل مع إرث أعمال العنف.

وقالت منظمة العفو الدولية: "إن محاكمة شخصيات بارزة من كبار الموظفين الذين يشتبه في أنهم كانوا مسؤولين عن استخدام مفرع للقوة المفرطة ضد المحتجين السلميين خطوة أولى لا غنى عنها. ولكن استجابة السلطات للضحايا يجب أن تذهب إلى أبعد من هذا بكثير".

"فعائلات من قتلوا، وكذلك من لحقت بهم إصابات خطيرة أو تعرضوا للاعتقال التعسفي أو التعذيب، بما في ذلك على أيدي عسكريين، ينتظرون من السلطات أن تدرج احتياجاتهم ضمن سلم أولوياتها."

"وهذا يعني إبلاغهم بحقيقة ما حدث، وتقديم التعويض المناسب لهم، وضمان تقديم جميع المسؤولين عن مآسئهم إلى ساحة العدالة."

ويقدم تقرير منظمة العفو الدولية أدلة دامغة على استخدام قوات الأمن القوة المفرطة في مسعى منها إلى تفريق المحتجين، وقمع الاحتجاجات ضد الرئيس السابق حسني مبارك، وبما يفضح مدى الاستهتار الصارخ بالحياة. فالعديد من المحتجين فارقوا الحياة نتيجة إصابتهم بطلقات في القسم العلوي من أجسامهم، بما في ذلك في رؤوسهم أو صدورهم، ما يشير إلى تعمد قتل محتجين لم يشكلوا أبداً أي تهديد لهم، أو يشير في أحسن الأحوال إلى استخدام متهور لأمسؤول للأسلحة النارية.

وإضافة إلى ذلك، جرح ما يربو على 6,000 مصري في الاحتجاجات، وبعض هؤلاء أصيب بعاهة دائمة. فأبلغ منسق المستشفى الميداني في ميدان التحرير مندوبي منظمة العفو الدولية أنه عالج نحو 300 حالة لأشخاص أصيبوا بطلقات بنادق الخرطوش إصابة مباشرة في العيون أدت إلى فقدانهم البصر.

من جانب آخر، صرح رئيس الوزراء السابق، أحمد شفيق، في 16 فبراير/شباط، بأنه سيتم منح أقرباء من قتلوا خلال الاحتجاجات معاشاً شهرياً بقيمة 1,500 جنيه مصري (250 دولاراً أمريكياً)، أو دفعة واحدة بقيمة 50,000 جنيه مصري (8,400 دولار أمريكي) لمن لم يخلف وراءه معالين.

ولكن منظمة العفو الدولية تقول إنه يتعين عدم غض النظر عن ضحايا الإصابات الخطيرة، ولا سيما تسديد نفقات علاجهم. خاصة وأن مسؤولين حكوميين قالوا إنهم ينظرون في سبل لمساعدة المحتجين الجرحى. إلا أنه وبحسب علم منظمة العفو الدولية، لم تتخذ أي تدابير في هذا الاتجاه.

وقالت المنظمة كذلك إن مستوى التعويض المالي المقدم للضحايا ينبغي أن يأخذ في الحسبان ظروف كل حالة على حدة، بما في ذلك مدى جسامة الانتهاك والضرر الذي لحق بالضحية.

فلقد نشرت لجنة تفصي الحقائق في الاحتجاجات الحكومية المصرية ملخصاً لتقريرها النهائي في 14 أبريل/نيسان، محمّلة وزير الداخلية السابق المسؤولية عن أعمال قتل المحتجين.

وبينما رحبت منظمة العفو الدولية بما توصلت إليها اللجنة من معطيات عامة، وكذلك بتعاونها مع النيابة العامة، ترى أن النطاق الذي غطته تحقيقات اللجنة كان في غاية الضيق.

فاللجنة لم تنشر قائمة كاملة بمن قتلوا أثناء المظاهرات، بما في ذلك ظروف وفاتهم، الأمر الذي قالت منظمة العفو الدولية إنه أساسي لعائلات الضحايا وللمجتمع بأسره كي يتمكن من التعاطي مع آثار الصدمة المترتبة على ما حدث. كما لم تتقصّ اللجنة بشكل مناسب الحالات الفردية للاعتقال التعسفي والتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة، بما في ذلك على أيدي العسكريين.

فمنظمة العفو الدولية قد وثّقت العديد من حالات التعذيب أثناء الاعتقال في وقت الاحتجاجات، بما في ذلك حالات ضرب متكرر بالعصي أو السياط، وصعق بالكهرباء، ولا سيما على أجزاء حساسة من الجسم، وعلى أجسام المعتقلين في أوضاع مؤلمة لفترات طويلة، ناهيك عن الإساءات اللفظية والتهديد بالاعتصاب.

كما أبلغ ضحايا عديدون منظمة العفو الدولية أنهم تعرضوا للتعذيب على أيدي جنود الجيش. فقبض على "فؤاد"، البالغ من العمر 36 سنة، في 29 يناير/كانون الثاني ونقل إلى السجن الحربي في الهيكستب. ويقول: "عندما دخلنا المبنى، أجبرونا على الانبطاح على الأرض في الساحة ووجهنا إلى الأسفل وضررنا مجدداً من قبل الجنود. ضررنا بالأسلاك وعصي الخيزران وضعفونا بالكهرباء. وكان أقسى أنواع الضرب في السجن الحربي ما تعرضنا له يوم وصولنا".

وقالت منظمة العفو الدولية في تقريرها إنه يتعين أن يتلقى ضحايا التعذيب تعويضاً كافياً. ودعت المنظمة السلطات كذلك إلى أن تعلن التزاماً صريحاً باستئصال شأفة التعذيب.

وقد حوكم العديد ممن اعتقلوا على خلفية الاضطرابات أمام محاكم عسكرية، رغم كونهم مدنيين.

وتقول منظمة العفو الدولية إن محاكمات المدنيين من قبل محاكم عسكرية انتهك للمقتضيات الأساسية للإجراءات الواجبة للمحاكمة العادلة، واستمرار استخدام هذه المحاكم يثير أسئلة كبيرة حول مدى التزام القوات المسلحة المصرية بإقامة حكم القانون في مصر.

ودعت المنظمة كذلك إلى إجراء مزيد من التحقيقات في ظروف وفاة ما لا يقل من 189 سجيناً أثناء اضطرابات السجون.

وتقول منظمة العفو الدولية: "إن مئات عديدة ممن عانوا انتهاكات فظيعة خلال هذه الفترة ما برحوا ينتظرون إقامة العدالة عما لحق بها من جور".

"وهذا يشمل أسر السجناء الذين قتلوا ظلماً، ومن لحقت بهم إصابات خطيرة أثناء الاحتجاجات، والمعتقلين الذين أخضعوا للتعذيب، وضحايا القوة المفرطة التي استخدمتها قوات الأمن في مناطق لم تصلها تحقيقات اللجنة الحكومية".

"إن أمام السلطات المصرية الكثير مما ينبغي أن تفعله لإعادة بناء ثقة الجمهور بالمؤسسات العامة، التي رأت فيها أدوات للقمع وعقبات أمام إقامة العدالة. ويتعين عليها البدء بإعادة نظر كاملة بالقوانين التي سمحت لهذه الانتهاكات بأن تقع، وبتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن لا تتكرر مثل هذه الانتهاكات في يوم من الأيام."

وعلى هذا الطريق، وضعت منظمة العفو الدولية ما توصلت إليه من معطيات بين يدي النائب العام كي تدعم تحقيقاته بشأن المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان هذه.

- [اقرأ التقرير الكامل](#)
- [اقرأ قائمة توصيات التقرير كاملة](#)

تنويه إلى المحررين

- يتواجد المتحدثون باسم منظمة العفو الدولية بشأن هذا التقرير (بالإنجليزية والفرنسية والعربية) في القاهرة ولندن. ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على الهاتف 44 7831 640 170 + بجميس لينتش James Lynch .
- يستند هذا التقرير إلى حد كبير على ما جمعه بعثة منظمة العفو الدولية من معلومات أثناء زيارتها لتقصي الحقائق في مصر ما بين 30 يناير/كانون الثاني و3 مارس/آذار 2011، حيث قامت بزيارة القاهرة الكبرى والإسكندرية ومحافظة بني سويف والسويس وبورسعيد والمحلة.
- وبإمكان منظمة العفو الدولية تزويد من يرغب، بناء على الطلب، بتفاصيل سبل الاتصال مع بعض الأفراد الواردة قصصهم في هذا التقرير. [اقرأوا عن محتهم](#).